

ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب

رسالة

﴿ اقالة العاثر ﴾

فى

﴿ اقامة الشآثر ﴾

نظريات شريفة حول مواضيع رسالة التنزيه فى اعمال الشبيه

السورية لاسلامية النفقة البارخ السيد على نقى النقوى

اللاهونوى دام فضله

طبعت على نفقة بعض اهل الخير من التجار زادهم الله شرفا

— حقوق الطبع محفوظة للمؤلف —

(طبع بالمطبعة الحيدرية ﴿ فى النجف الأشرف)

(سنة ١٣٤٧ هجرية)

— بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ —

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد فقد حاولت في كل حق هذه ذكر شطر مما سنح لى عند مطالعة
بعض الرسائل الحديثة فى امر المواسكب المشجية وما اعاده
الجفريون فى ايام العشرة من اقامة العزاء لسبط المصطفى ع
بوجوه من مظاهر الحزن والكآبة المذكورة لتلك الفوادح الجايصة
والمحيية تذكار ذلك اليوم العظيم الذى لم يزل اصفىاء لله من لدن
آدم متحيين له بدموع جارية وقلوب ذائبة واكباد مفتنة فقد اقترح
جفون اهل البيت واسبل دموعهم بحر الغدو والاصال فما برحوا
بـ . . . دون رسوم هدا الحزن المبرح والشجو المكرب بقول وعمل
وتنوير فاضحت الشيعة مقتبين آثارهم فى امر هدا العزاء تحت
ستار التقية فى عصرها ومنذ ارتقاع اغطيتها وانجلاء غيها لم يلبثوا
حتى نظاهرها به على سر أى العيون ورؤس الاشهاد فى المجامع
الـ . . . هكذا انسات الازمن ومضت الاحقاب وهم متعلقون

بهذا الشمار العظيم باذلون جهدهم في ترويضه واعلاء شأنه ندبا
ولعلما ولدما وعريلا ومكابدة للشدائد والاذى في سبيله اسوة
بالحسين ع . كل ذلك ابتغاء لمرضات الله سبحانه وحبا وكرامة
لا ولياته الذين تحملوا في احياء دينه كل مصيبة جليلة وظلم فظيع
مالهم من طمع في الصفر اء والبيضاء ولا تروقههم صلصلة
الدراهم والدنانير

امن العدل ان يكون حظهم في هذا الجهد الخاص عن شوائب
الاغراض وبذل النفس والنفس في سبيل الدين والشرع ان
يقابلوا بكل لوم وموجع ورمى بسهام التضييل والتفسيق وهب ان
في افعالهم شيئا من الافراط عن الحد الوسط فالواجب النصيح
لهم بكل محزن ورفق حتى يرجعوا الى الانتطة الحرية من اقامة
هذا الشمار .

اردت في هذه الجدة ان اذكر ما تقتضيه قواعد اشرع الحنيف
في امر هذه الشمار التي اتخذتها الشيعة اليوم وفيما مضى عادة
لهم في ايام عاشوراء مع النظر في جملة مما يحتمل التمسك به في
منع بعض هذه الامور فينالك نظرتان اجمائتان ينكشف بهما الحق
كفلق الصباح والله ولي التوفيق

النظرة الاولى

في الاصول والقواعد التي تدل على جواز هذه الشعائر او
 استحبابها ويعول عليها مع انتفاء دليل خاص ناهض على التحريم
 (فالاولى) اصاله البرائة عقلية ونقلية وهي محكمة في كل ما لم ترد
 حجة على تحريمه كما هو المنفق عليه بين الاصوليين كافة في الشبهات
 الحكمية الجرمية مستدلين عليها باستقلال العقل بنفي العقوبة
 مع عدم البيان واخبار النبي وعترته الطاهرة عليهم افضل الصلوة
 والسلام كحديث الرفع والحجب والاطلاق والسعة والاحتجاج
 وغير ذلك على ما هو معلوم من جرى الطائفة في كل ما لم تعلم حرمة
 (الثانية) عمومات الجزع والبكاء منها ما رواه علامة المحدثين
 المجلسي طاب ثراه في البحار كتاب الامالى للشيخ المفيد طاب
 ثراه عن ابن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله الاشعري عن
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي محمد الانصاري
 عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله ع قال كل الجزع والبكاء
 مكروه سوى الجزع والبكاء على الحسين وقد روى المحدث
 الحر العاملي هذا الخبر عن امالى الحسن بن محمد الطوسي عن ابيه
 عن المفيد الى آخر الاسناد عن ابي عبد الله ع في حديث انه قال
 لشئخ ابن انت وقبر جدى المظلوم الحسين قال انى لقريب منه قال
 كيف اتيانك له قال انى لاتبه واكثر قال ذاك دم يطلبه الله تع

ثم قال كل الجزع والبكاء مكره ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين ع انتهى وتقریب الاستدلال من هذا الخبر الشرع بانه عليه السلام قد استثنى من كراهة جميع اقسام الجزع والبكاء الجزع والبكاء على الحسين ع فدل على جوازه كما هي قضية الاستثناء ولم يقيد بنحو دون نحو بل ارسله على اطلاقه وكان في مقام البيان لا الالهال والالجال وليس قدر متيقن في مقام الخطاب فيعلم من ذلك تسرية الحكم الى جميع الافراد والالزم نقض الغرض وهذه هي المقدمات الحكمية التي تعمل عليها في كل معطوق وارد في مقام البيان ولا يخفى ان الجزع خلاف الصبر كما في القاموس وهو يصدق على كل ما ياتى به اهل الزاء من مظاهر الشجوة والكأبة فلا يمكن الحكم بتحريم شيء منها الا بدليل خاص ناهض عليه وان شئت قلت انه عليه السلام حكم اولاً بمكروهية كل الجزع والبكاء واستثنى منه الجزع والبكاء على الحسين ع والمبادر من مثل هذه التراكيب عرفاً هو السلب الكلى في طرف الاستثناء ايضاً فكانه قيل كل جزع وبكاء مكروه الا على الحسين ع فلا شيء من الجزع مكروه عليه (ان قلت) انه كيف يكون الاستثناء في قوة السلب الكلى مع ان المفهوم لا يكون الا نقيضاً للحكم المثبت في المنطوق ومن المسلم عند المعطوقين ان

نقيض الموجبة، البكائية هي السالبة الجزئية فيكون المعنى أنّ كل الجزع والبكاء مكروه ولكن بعضه جائز على الحسين ع (قلت) هذا هو الذي ربما يستشكل به في قوله ع إذا بلغ الماء قدر كرفلا بنجسه شيء من أنّ مفهومه الإيجاب الجزئي فلا يثبت انفعال القليل بالملاقاة مطلقا والجواب عنه في كلا المقامين أنّه وإن كان المسلم في المفعول ما ذكره ولكنّ الاتفاظ تحمل على الماهيم العرفية لا الماهي المطلقية ومن قال أنّ المفهوم لا بد أن يكون من قبيل النقيض المنطقي الاصطلاحي بل المفهوم عبارة عن المعنى الغير المذكور في الكلام الذي يفهمه العرف من مساقه فهو قد يكون متحدا مع نظر المطلقين وقد يكون مخالفا له ولا ريب أنّه إذا قيل أنّ كل الناس يجزئني كل يوم إلا يوم السبت يستفاد منه أنّه لا يجيئه أحد يوم السبت وهذا واضح عند مراجعة العرف والوجدان فهذا الحديث الشريف أقوى دليل على جواز جميع الأمور التي تدخل في نطاق لفظ الجزع والبكاء من دون اختصاصه بنحو دون نحو أصلا. (ومنها) ما في البحار أيضاً عن كامل الزيارة أبي عن سميد عن الجاهل مورانى عن الحسن بن عليّ أبي حمزة عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول أنّ البكاء والجزع مكروه لا بد في كل ما جزع ما خلا البكاء على الحسين بن عليّ ع فإنّه فيه ما جور

(ومنها) ما فيه ايضا عن كامل الزيارعة عن محمد الحميري
 عن ابيه علي بن محمد بن سالم عن محمد بن خالد عن عبد الله بن حماد
 عن عبد الله الاصم عن مسمع كردبن وفيها ان ابا عبد الله قال لي
 انما تذكر ما صنع به قلت بلى قال فتجزع قلت اى والله واستعبر
 لذلك حتى يرى اهلى اثر ذلك على فامتنع من الطعام حتى يستبين
 ذلك في وجهى قال رحم الله دمهك اما انك من الذين يعدون
 من اهل الجزع انما الحديث وفي هذا الخبر الشريف وجوه من
 الدلالة فاو لا سؤاله عليه السلام اياه عن الجزع عند ذكر الحسين
 ع فدل بذلك على انه مطلوب اصاحب الشرع عليه السلام وليس
 فيه تقيد بحال دون حال وثانياً قوله في ذيل الخبر انك من الذين
 يعدون من اهل الجزع اصريح في ان اهل الجزع لاهل البيت
 عنوان مستحسن في نفسه فكل ما صح اندارجه في هذا العنوان
 يكون محبوباً ومطلوباً (ومنها) ما راوه المحدث الشيخ الحر العاملي
 في الوسائل محمد بن الحسن في المصباح عن محمد بن اسمعيل عن
 صالح بن عقبه عن ابيه عن علقمه عن ابي جعفر في حديث زيارة
 الحسين هم عاشوراء من قرب وبعد قال ثم ليندب الحسين ويكبّه
 وباصر من في داره ممن لا يتفبه بالبكاء عليه ويقيم في داره المصيبة
 باظهار الجزع عليه وايضاً بعضهم مضاً لمصاحبهم بالحسين ع وانا ضامن

لهم اذا فعلوا ذلك على الله عز وجل جميع ذلك يعنى ثواب الفى حجة والفى عمرة والفى غزوة قلت انت الضامن بذلك والزعيم قال انا ضامن بذلك والزعيم لمن فعل ذلك الحد يث فانظر الى قوله عليه السلام يقيم فى داره المصيبة باظهار الجزع عليه ولو كان الجزع على هذه المصائب محرماً فى الجملة لسكان اللازم ان يقيد به بالفرد السايق منه واذا لم يقيد بشي من ذلك مع كون المقام مقام اليان والارشاد دل على سعة نطاق المطلوبة وان كل فرد من الجزع فى هذا الرزء متمم بالمحبوبة والمطلوبية (ان قلت) ان الامام عليه السلام قيده بقوله يقيم فى داره المصيبة فلا يشمل الخروج بالمواكب فى الطرق والازقة (قلت) ان الخبر مشتمل على نكتة التقييد حيث قال ويامر من فى داره ممن يتقيه بالبكاء عليه فكانت التقيسة بمثابة لا يا من الرجل على اهل داره وربما كان يتقى منهم فكيف الخروج الى الشوارع والاسواق والا فالذى يكون محبوباً ومطلوباً فى عقر الدار لا يصير مبغوضاً بمنظر عامة الناس بل هو نوع من التنشيط وجلب للقلوب الى هذا التذكار العظيم وبث لذكرى اهل البيت الطاهرين بين القريب والبعيد وقد صح ما فى الكافى عن بونس بن بعتوب عن الصادق ع انه قال قال ابى يا جعفر اوقف لى من مالى كذا وكذا النوادب يندبني عشر سنين ببنى ايام منى وفى

غيره انه اوصى بجماعة ديار النواذب تنديه بمضى عشر . ثنين ايام
منى وقد ذكر الشيخ الشهيد الاول طاب ثراه فى كتاب الذكرى
بعد رواية هذا الخبر والمراد بذلك تنبيه الناس على فضائله
واظهارها لى يقتدى بها ويعلم الناس ما كان عليه اهل البيت
فقتنى آثارهم انتهى

اذا فكيف يا مر الامام ع بقصر عزاء الحسين ع على داخل الدار
مع انه اعظم مصيبة من سائر الايام كما سيجى ما يشهد به وانما
النكتة فيه ما دل عليه صدر الخبر من مراعاة الاتقاء . فالحق ان
هذه الاخبار الارمة وافية بالدلالة على مطلوبة الجزع باطلاقة
بل يظهر من بعض الاخبار ان كون عاشوراء يوم الجزع والبكاء
كان متركزا فى قلوب الصحابة مسلما بينهم من غير شك وارتباب
كما رواه العلامة المجلسى قدس سره فى البحار عن علل الشرايع
للشيخ الصدوق محمد بن بابويه القمى قدس سره باسناده عن عبيد الله
بن الفضيل قال قلت لابي عبد الله ع يا بن رسول الله كيف صار يوم
عاشوراء يوم مصيبة وغم وجزع وبكاء دون اليوم الذى قبض
فيه رسول الله ص واليوم الذى ماتت فيه فاطمة واليوم الذى قتل فيه
امير المؤمنين ع واليوم الذى قتل فيه الحسن بالسهم فقال ان يوم
قتل الحسين اعظم مصيبة من جميع سائر الايام الحديث وفيه مع

ما ذكرنا من استفادة كون الامر المذكور مكررا في الاذهان
تقر به الامام ع على قوله وامضائه له بذكر السبب فيه من ان
الحسين ع لما كان بقية الماضين وتعال الغارين فكانت وفاته مثل وفاة
جميعهم عليهم الصلوة والسلام ولو تأمات في مدلوله ظهر لك وجه
ثالث من الدلالة على المفصود وهو ان السائل قد اعتقد كون يوم
قتل الحسين ع اعظم من سائر الايام بالجزع والبكاء ونحو ذلك
واقرا الامام ع هذا الاعتقاد ولا يخفى ان البكاء على جميع اولئك
المصومين في ايام وفاتهم امر مندوب مطلوب شرعا كما جرت
عليه العادة ايضا بين الشيعة من عقد المجالس والتعازي في ايام
وفاتهم فيتذاكرون مصائبهم ويذرون اذعابهم فان كان المراد من
الجزع في مصاب الحسين ع هذا القدر فكيف يكون اعظم من
نلك الايام واي خصوصية تنق له فلا مناصح عن الالتزام باحد
امورائه انكار الاختصاص والعظمة ايوم عاشورا بالنسبة الى سائر
وفيات المصومين عليهم السلام وكونه واياها سوءا وهذا تكذيب
للغيب الشريف او انكار استحسان البكاء على وفاة سائر المصومين
ع وهو مما لا يظن باحد الالتزام به او الاذعان بجواز جملة من
انواع الجزع زائدة على البكاء في خصوص مصاب ابي عبد الله
الحسين ع وهو الحق الذي اردنا اثباته . وفي ذيل الخبر المذكور

آن عبد الله بن الفضل قال للامام ع يا بن رسول الله فكيف سمت العامة العاشوراء يوم بركة فبكي ثم قال لما قتل الحسين ع تقرب الناس بالثام الى يزيد فوضوه الى الاخبار واخذوا عليه الجوائز من الاموال فكان ما وضعوا له امر هذا اليوم وانه يوم بركة ليعدل الناس فيه من الجزع والبكاء والمصيبة والحزن الى الفرح والسرور والتبرك والاستعداد فيه حكم الله بيننا وبينهم انتهى ويعلم منه ان جعل عاشوراء يوم الجزع والمصيبة كان من شعار الشيعة وشؤونهم منذ قتل الحسين ع فاصبح بنو ايمية يتربصون الدوائر لمحوه ووضعهوا في ذلك الاخبار والاثار ولكن الله متم نوره .

تم ان ضعف سنهد بعض هذه الاخبار لا يضر بعد اتمدد والتجاوز حد الاستفاضة مع اعتبار الاول من هذه الاخبار وتلقى المشايخ والمحدثين اهما بالقبول وايرادها في كتبهم ومسنداتهم ولولا الثلاثة اللاحقة لكان الاول منها حجة كافية في الدلالة على المطالب (الثالثة) عموماًت الالباء وهي اخبار كثيرة بالغة حد النظام ولا استفاضة ولا تطيل الكلام بذكرها في هذا المقام فانها مما يحفظها عوام الشيعة فضلاً عن خواصهم والفرص في المقام هو التمسك باطلاقها من حيث الاسباب وبيانه ان البكاء خروج الدمع من العين والالباء فعل متعد بمعنى ابجاده ولا يخفى ان

البكاء الغير لا يكون داخل في حيلة القدرة والاختيار وإنما هو من الامور التي تتحقق باسبابها الطبيعية وإنما المقدور للشخص تهته اسبابه المتضمنة له بحسب المادة والطباع فيكون المراد من الالبكاء المرتب عليه الثواب في تلك الاخبار احضار الاسباب التي توجب تحقق البكاء في الخارج ولم يقيد بشئ دون آخر ولا سبب دون سبب فيحمل على الاطلاق (ان قلت) ان الاخبار المذكورة ليست واردة في مقام البيان وإنما هي في مقام الحث على نفس البكاء والالبكاء كقوله تعالى اقيموا الصلاة وغير ذلك فكيف يتمسك باطلاقها (قلت) ان الاصل في كل كلام ان يكون وارداً في مقام البيان الا ان يعلم بخلافه والا اشكل الامر في التمسك بكثير من القواعد كقوله تعالى او فوا بالعقود واحل الله البيع وغيره فإنه لا فرق في المساق بين ادلة البكاء واوفوا بالعقود اصلاً واما قوله تعالى اقيموا الصلاة ونحوه فعثبت كان المعلوم ان تلك الواجبات المطلوبة حقائق لا يعلمها اهل العرف واللسان فيكون نفس ورود هذا الكلام دالاً على ايكال بيانها الى لسان النبي ص او نوابه ع والا لزم التلويح في كلامه فكيف يقاس به ما كان شيئاً يفهمه جميع اهل اللسان وورد الامر به من دون تقييد فلا غرو انه يستكشف منه ارادة الاطلاق .

(الرابع) عموم احياء امر اهل البيت وقد ورد فيه اخبار عديدة
فمنها ما رواه العلامة المجلسي عن قرب الاسناد للحميري عن احمد
بن اسحق الاشعري القمي عن بكر بن محمد الازدي عن ابي
عبد الله ع قال لفضيل تجلسون وتتحدثون قال نعم جعلت فداك
قال ان تلك المجالس احبها فاحيوا امرنا يا فضيل فرحم الله من احب
امرنا يا فضيل من ذكرنا او ذكرنا عنده فخرج من عينه مثل جناح
الذباب غفر الله له ذنوبه ولو كانت اكثر من زبد البحر رواه ايضا
الصدوق في كتابه مصابدة الاخوان وقد ذكره ايضا الشيخ الحر
العالمي في الوسائل واتبعه بقوله ذكر مثله محمد بن علي بن الحسين
(الصدوق) في ثواب الاعمال عن محمد بن الحسن (ابن الوليد
استاد الصدوق) عن الصفار (صاحب بصائر الدرجات) عن
احمد بن اسحق فهل تنظر كيف اكد الامام ع الحكم باحياء امرهم
حيث امر به اولاً ثم اتبعه بالدعاء لمن احب امرهم على نحو القضية
الحقيقية بحيث يشمل جميع الافراد الحاضرة والآتية الى آخر الابد
من دون تخصيص بمحال دون حال .

ومن ذا الذي ينكر او يرتاب ان اقامه هذه الشماير والاخذ بها
احياء لامر الحسين ع وهل جلب قلوب الناس ومال بنفوسهم
الى التشيع وطاربعيت الشيعة الى الاجانب في الافاق والامصار

غير هذه المظاهر المفجعة والمناظر المؤثرة في نفوس البشر وقد
نشرت الكتب وتضمنت الرسائل المجلوة في هذا الباب لجملة
من المماصرين مقالاً مكتوباً وجوزف الفرنساوى والحكيم
المسيومارين الالمانى الشاهد بن بان اعظم باحث لا انتشار التشيع
فى بسيط المعمور هو النظاهر عاتم الحسينى وتشبه واقعة الطف
بمأى من القرب والبعيد ومشهد من العدو والصديق . واذا
كان المطلوب المرغوب فيه احياء امراهل اليت كما نص عليه الحديث
الصحيح المشهور بين عينيك فهذه الامور لا يمدوها الا بهتجان
والمرجحان والاخبار المشتملة على احياء الذكر كثيرة مثل ما فى
البحار ايضا عن امانى الصدوق عن الطالقانى عن احمد الهمدانى
عن على بن الحسن بن فضال عن ابيه قال قال الرضاء ع فى حديث
طويل من جلس مجلسا يحببى فيه امرنا لم يميت قلبه يوم تموت
القلوب وقد رواه الصدوق ايضا فى عيون اخبار الرضا وشيخ
الطائفة فى الامالى وقوله ع اذا اجتمعتم فاشتغلوا بالذكر فان فى
اجتماعكم ومذاكرتكم احياء امرنا وخير الناس بعدنا من ذاكر
بامرنا وذكر الصدوق فى معادقة الاخوان عن ابى جعفر
الثانى ع قال رحم الله عبداً احببى ذكرنا قلت ما احياء ذكركم قال
التلقى والتذاكر عند اهل الثبات وروى ايضا عن خبثمة فى طى

حدثت عن الصادق ع قال ابلغ موالينا السلام واوصهم ان يعود
 عنهم على فقيرهم وان يشهد جوارزة ميثمهم وان يتسلاقوا في
 بيوتهم فان لقاء بعضهم بعضا حيوة لاصرنا ثم قال رحم الله عبداً
 احبب امرنا الحديث وامثال هذا كثيرة لا تحفى على المتبع
 (الخامس) ما رواه حافظ اخبار اهل بيت العصمة الشيخ
 الصدوق محمد بن علي بن بابويه في باب الاربعمئة من كتابه
 الخصال قال عن ابي حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثني محمد بن
 عيسى بن عبد الله القطيني عن القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن
 راشد عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال حدثني ابي
 عن جدي عن ابيه عن امير المؤمنين ع علم اصحابه في مجلس واحد
 اربعمئة باب مما يصاح للمسلم في دينه ودنياه وساق الحديث الى
 ان قال ان الله تبارك وتعالى اطلع الى الارض فاخترنا واختار
 لنا شيعة ينصروننا ويفرحون افرحنا ويحزنون لحزننا ويبذلون
 اموالهم وانفسهم فينا اولئك منا والينا الحديث ذكر هذه القطعة
 ايضا المحدث المجلسي في البحار وهي مذكورة في جامع الاخبار
 ايضا وقد تضمنت الحث على بذل الاموال و النفوس في سبيل
 اهل بيت العصمة خرج عنه الوقوع في معرض الهلاك في غير
 الجهاد ونحوه بالادلة من الكتاب والسنة فيبقى الباقي تحت

المطلوبية كان نزف شيء من الدم او اتعاب النفس او تحمل المشقة او غير ذلك وهذا الحديث صالح لمعارضة دليل الضرر بل مقدم عليه مع فرض تمامية ذلك الدليل في المقام لما تقرر من انه اذا كان حكم وارء بعنوان الضرر يكون خارجا عن دليل نفيه قطعاً لان الموضوع للحكم هو المقتضى لثبوته فلا يكون مؤثراً في نفيه مع لزوم اللغوية كما لا يخفى

(السادس) عنوان اقامة العزاء في كتاب العوالم انه لما اخبر النبي ص ابته فاطمة بقتل ولدها الحسين وما يجري عليه من المحن بكت فاطمة ع بكاء شديداً وقالت يا ابي متى يكون ذلك قال ص في زمان خال مني ومنك ومن ابيه فاشتد بكاءها وقالت يا ابت فمن يبكي عليه ومن يلتزم باقامة العزاء له فقال النبي ص يا فاطمة ان نساء امتي يكين على نساء اهل بيتي ورجالهن يبكون على رجال من اهل بيتي ويجددون العزاء جيلاً بعد جيل في كل سنة الحديث وضمف امثال هذه الاخبار بالارسال ونحوه مجبور بقبول الطائفة اياها ومعاضدتها بقواعد اخرى بل كون مضامينها مطابقة لما هو الضرورى عند الشيعة من رجحان اقامة العزاء لسيد الشهداء عليه السلام . فهذه عما بين خمسة الجزع والابكاء واحياء اسر اهل البيت وبذل الاموال والنفوس في سبيل آل محمد ص

واقامة المزاء للحسين ع كلاهما منطبقة على اى شعار تسميه من هذه
الشعائر لا يخرج شي منها عن هذه المناوئين فكيف يمكن التجاسر
على منها الا بحجة اقوى تاخذ بالاعناق الى العدول عن ظهور
هذه الاطلاقات وهى منفية على ما سنبين فالحكم بالجواز بل
الا استحسان والاستحباب مما لا يذنبى الاشكال فيه . هذا مغافا
الى ما ورد فى بعض تلك الشعائر من الدليل على جوازه بالخصوص
كلطم الخدود وشق الجيوب فقد روى فى التهذيب باسناده عن
خالد بن سدير عن الصادق ع وفيه ولقد شقن الجيوب ولطمن
الخدود القاطميات على الحسين بن على وعلى مثله تلطم الخدود
وتشق الجيوب وناهيك به من نص على استحسانه وقد استدل به
ابن ادريس فى السرائر على جواز شق الثياب للبيت وهو ممن لا
يرى العمل باخبار الاحاد فيعلم من ذلك كون الخبر مقطوع الصدور
عنده وفى زيارة الناحية المتدسة فلما رأين النساء جوادك مخزيا
وسرجك عليه ملويا برزني من الخدود وناشرات الشعور على
الخدود لاطمات الوجوه سافرات وبالعويل داعيات الخ وفى
زيارة الناحية ايضا قيمت لك الماتم فى اعلى عيين ولطمت عليك
الجواردين وقد حكى اطم الجن عن التذكرة قال الزهرى ناحت
الجن عليه فقالت خبر نساء يبكين شجيات. ويلطمن خدودك لدنا نير

نقيات ويلبسن ثياب السود بعد القصبيات اورده ايضا العلامة
المجلسي في البحار واذا كان لطم الوجوه ما تناشر عا فالدم على
الصدر اولى منه بالجواز كما اعترف به بعض السادة الاجلة من
المعاصرين في كتابه (دولة الشجرة الملوثة) حيث قال قد روى
عن طرق اهل البيت ع ما دل على رجحان لطم الوجوه و شق
الجيوب على الحسين ع فلطم الرأس ولطم الصدر ورجائز بطريق
اولى ليكون رجحان ما هو اللف وما هو معيار حسن ظاهر البشر
دليلا على رجحان لطم ما هو دون هذه المنزلة في اللطافة انهى
ما اردنا فله

هذا كله مضافا الى سيرة الشيعة باجمعهم وعملهم في كل عصر بمراى
ومسمع من العلماء الاعلام والاساطين الكبار من غير تكبر ولا
نتعدي لذكر عباداتهم ونصوصهم القولية والعملية والقلمية
وقنا واهم الصادرة في هذا الموضوع المهم اذ لا حاجة اليها بعد
قيام الحجج الساطعة من كلمات ائمة الدين ومهابط الوحي المبين
وخلفاء سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين مع انه قد قضى
الو طر عن قلها بعض افاضل اخلائنا المعاصرين وحيث فرغنا
بحمد الله المستعان عن اثبات المقضى فلنشرع في نفي المانع حتى
يتم البرهان في اجلي مظهره .

— النظرية الثانية —

فيما يتسك به للمنع عن جملة من شأثر المزاء فيها ان جملة من هذه الشعآبر كالضرر بالقامات والدم بالسلاسل والاعلم العنيف الموجب لاسواد البشرة موجب للضرر على النفس وتحريمه ثابت بالعقل والقل (١) والجواب عن ذلك يحتاج الى بسط في المقال ولكن نكتفي روما الاختصار على نكت واشارات وافية بالمراد اما استقلال العقل بالقبح فهو على اطلاقه ممنوع فترى العقلاء كثيرا ما يتعاملون مضار شاقة ومتاع كارثة لاجل الوصول الى غرض من الاغراض والتعوز بيسير من المقاصد .

هذا التاجر يركب الالهوال ويحجب السباب والقنار ويخوض غمار الشدائد ويلج العقبات الكثداء والمقاوئ السحيقة مع بذل المكوس المثقلة والمصارف الباهظة رجاء ان ينفق متاعه وتربح تجارته في ذلك البلد مع انه ربما يجيب رجاءه ويتقطع امله فلا يرى احدا من العقلاء ينبس بينت شفة في ذمه واستهجان عمله .

الذي يريد التزلف الى سلطان من سلاطين الدنيا او كبير من كبرائها ينفق في سبيله الدرهم والدنار وبكابد في طلبه كل مصيبة باثقة وخطب فظيع وضرر جسيم خاب او نجح اترى

ما شاع في القديم والحديث من الوشم في الايدي والجباه
للتزيين ونحوه بوخز الابرة في بشرة الجسد فهل يجملهم العقلاء
غرضاً لسهام الملام ودرية لعنهم العنيف .

اشتهر في اولى السيرة من المصريين قلع الاسنان تبدلها
باسنان الذهب والقضبة فهل نحسبهم بذلك خارجين عن
عداد العقلاء ؟ كلا .

وليس للعقل حكم استقلالى يا قبح على عنوان الاضرار بالنفس نعم اذا
كان من غير غرض صحيح وفائدة معتد بها كان مظنة لدم العقلاء
والاستهجان لا لكونه اضرار بل لسكونه مع ذلك عبثاً لا فائدة
فيه كما اذا راوا احدا يثب وينزوي دون غرض عقلائي يجملونه
من وجوه الذم مع انه ليس من الاضرار في شيء فيعلم ان الذم
ليس دائراً بمدار الاضرار بل مدار انتفاء الغرض والفائدة .
وهذا الاصل مما يوافقنا عليه كل مراجع وجدانه الحر والعقلاء
كافة وقد صرح به شيخ المشايخ الانصارى قدس سره في عدة
مواضع من رسائله منها قوله العقل لا يحكم بوجود الاحتراز عن
الضرر الديوى المقطوع اذا كان لبعض الدواعي النفسانية وقد
جوز الشارح بل اصر به في بعض المواضع وانهى ومنها قوله بعد
الحكم بوجود دفع الضرر المشكوك عقلاً لكن حكم العقل

بوجوب دفع الضرر المبتقن انما هو بملاحظة نفس الضرر والديوى
من حيث هو كما يحكم بوجوب دفع الضرر الاخرى كذلك
الا انه قد يتحد مع الضرر والديوى وان يترتب عليه نفع اخرى
فلا يستقل العقل بوجوب دفعه ولذا لا يتكر العقل امر الشارع
بتسليم النفس للحدود والقصاص وتعريضها له في الجهاد والاكرام
على القتل وعلى الارتداد وح فالضرر الديوى المقطوع يجوز
ان يبيحه الشارع لمصلحة فاحته للضرر المشكوك لمصلحة الترخيص
على العباد اوليها من المصالح اولى بالجواز انتهى

كيف ولو كان العقل مستقلا بفتح الاضرار على النفس مطلقا لما
امكن وجود التكليف الضررى في الشرع لان الحكم العقلي
غير قابل للنخصيص والشارع لا يامر بما يستقل العقل بقبوله مع
ان وجود التكليف الضررى في الشرع المقدس غير عزيز
وناهبك للشهادة عايه بفرض الجهاد الذي يكون المطلوب فيه تعريض
النفس للرماح المشرعات ويبيض السيوف وسفك المهج في سبيل
الدين وكذلك فرض الزكاة والخمس والحج التي بناءها على بذل
الاموال الطائلة ومقاساة شدا ئد الاسفار امتثالا لامر الله
سبحانه فهل ترى هذه الاحكام كلها مخالفة لاستقلال العقل
بفتح الضرر .

وها أنا أراك لا تجد مندوحة من الاعتراف بأن حكم العقل
بالقبح مقيد بما إذا لم ينطبق عليه عنوان يعتبره الشارع موضوعاً لحكم
من الأحكام وجوباً أو استجباً أو إباحة أذن فتكون نسبة حكم
العقل إلى العمومات المنقضية لترتب النفع الأخرى على العناوين
الشاملة لموارد الضرر كنسبة الأصل إلى الدليل فكيف يتمسك
بحكم العقل في تخصيص تلك العمومات فإن تخصيصها بحكم العقل
يحتاج إلى وجود موضوعه وهو عدم ترتب نفع آخرى عليه وهو
يتوقف على تخصيص العمومات بحكم العقل المذكور لأنها على تقدير
سلامتها من التخصيص مثبته للنفع الأخرى فينتفي حكم العقل
وهل هو إلا الدور العرّيج كما لا يخفى ولقد بينا سابقاً أن حكم
العقل بقبح الأضرار متقيد بعدم الداعي والغرض فيه فكلما
تحققت فائدة وإن كانت مما ليس عدم حصولها مخالفاً بشيء من
حاجيات الشخص ارتفع حكم العقل فضلاً عما إذا كان هناك فائدة
عظيمة ومصلحة خطيرة فما ظلك بشماير العزاء للحسين ع التي بها
تخلد ذكره الشريف وإعلاء كلمة الإيمان وأحباء مآثر الشيعة
السكرام فاي فائدة أعظم وأجل وأخطر من هذه الفائدة فكيف
ينفع هنا التمسك بحكم العقل .

(وأما العقل) فغاية ما يستدل به على حرمة الضرر وجوه (الأول)

قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى الهلكة بتقريب ان الآية الشريفة قد نطقت بالنهي عن الهلكة والمراد منها الضر فيكون محرما لظهور النهي في التحريم وفيه ان الهلاك ظاهر في تلف النفس ولا قرينة صارفة عن هذا الظهور وحمل الهلكة على معالق الضر ربما لا وجه له فتكون في الآية الشريفة دلالة على حرمة ما يؤدي الى تلف النفس وهو مما لا نزاع فيه ولا كلام وانما الشأن في الضر الذي يدخل على البدن من دون اداء الى زهوق النفس (فان قلت) ان ضرب الرأس وجرحها بالمدي والسيوف حتى يسيل دمها كثيرا ما يؤدي الى الانحاء بنزف الدم الكثير والى المرض او الى الموت (١)

واذا دلت آية الهلكة على حرمة القاء النفس في الهلكة يكون المؤدى الى الموت احيانا محرما عند الشارع (قلت) اولان الذي سمعنا وتظافرت به الاخبار من الشيعة والمشايع الذين مضت اعمارهم وطالت عمودهم بمشاهدة المحاشد الدموية ينكرون على هذه النسبة اشد الانكار ويقولون انه لم يقع في اى جزء من الزمان قديما وحديثا ان يموت احد بضرب السيوف او المدي في عزاء الحسين ع بل المشاهد من حال المباشرين لهذا العمل

انهم لا يرون لعملم هذا اثر في شيء من قواهم واركانهم فينا كان
الرجل يضرب رأسه بالسيف ويخر مغشيا عليه فيحمل على تابوت
من خشب يدخل الحمام ويقتل فلا يرى لذلك الجرح اثر اباديا
في بشرته فماذا وجه الاستدلال بآية الهلكة على تحريم
مثل هذا العمل .

ثانيا لو سلمنا ادعاء ذلك في بعض الاحيان الى تلف النفس فهو
نادر لا يعابه ولا يكون المستتبع له كذلك حراما لا ترى ان السفينة
قد تفرق والطبارة تسقط والسيارة تنقلب والعرس يكبو فتقضى
على حيوة راکها فلا ترى احدا من الفقهاء يفتى بجريمة الركب
على مثل هذه المراكب فما ذنب الاطعم والضرب بالقامات يحكم
بحرمته لاجل ترتب التلف في بعض الاحيان البالغة غاية الندرة
والشدوذ وثالثا لو سلم غلبة ظن التلف في الاعمال المذكورة
فانما المناط في التحريم هو احتمال ذلك عند فاعلها لا عند غيره
وليس احتمال ذلك من الامور التقليدية التي يجب الرجوع فيها الى
المجتهد والمعلوم من حال اولئك المتأخرين على هذا العمل انهم لا
يظنون فيه تلف قواهم بل ولا يهتملون ترتبه على نفس هذا العمل
وان احتملوه على ما يحتمله كل احد من ارهاق المية في اى وقت
اراد البارئ سبحانه فانهم اذا جاء اجلهم لا يستقدمون ساعة

ولا يستأخرون فإذا يجدى احتمال أى ناهض بالافتاء لترتب
التلف على الفعل المذكور فى الحكم عليهم بتعريضه وإى حجة فيه
عليهم بعد ما يقطعون من انفسهم بخلافه .

(الثانى) قاعدة الضرر المستفادة من قوله ص لا ضرار ولا ضرار
فى الاسلام . وفصل الخطاب فيها يأتى فى طى امور الاول فى
الوجود المحتملة فى هذا الخبر الشريف فنقول انه لا يخفى ان كلمة
لاحقة فى النفى والهبة التركيبية ظاهرة فى ~~بكون~~ الخبر المقدر
موجوده ونجوه من الامور العامة فيكون معنى الخبر ان الضرر
غير موجود فى عالم الكون واسكنيه لما كان تبيذ ارادته من لفظ
الخبر للزوم الكذب والتخلف عن الواقع فلا بد من رفع اليد عن
هذا الظهور الاول والحمل على شئ من المعانى المجازية وهى
فى هذا المقام سبعة الاول كون النفى بداعى النهى التكافى فيكون
مفاده حرمة الاضرار الثانى ~~مكونه~~ بداعى النهى مع ارادة
التكليف والوضع معا فيكون مفاده حرمة ما يترتب عليه الضرر
وبعد من نفوذه اذا كان مما يتصف بالصحة والفساد الثالث ارادة
الضرر الغير المتدارك مع كون المراد منه التدارك فى الدنيا خاصة
واخذ الضرر بمعنى الغير المحكوم عليه بالتدارك حتى لا يستلزم الكذب
الرابع الصورة مع اخذ التدارك اعم من الدنيا والاخرة وهذا .

الذى ذهب اليه التراقي قد ه في العوائد الخامسة ~~كون~~
المراد هو الحكم الذى ينشأ منه الضرر وهو ما جنح اليه استاذ الاساتذة
الشيخ الانصارى قد ه السادس ان تكون كلمة لا مستعملة في نفي
الحقيقة ولكن النفي ليس حقيقيا بل ادعائيا كناية عن نفي الحكم
وهو مختار المحقق المورس الحراساني في السكفابة السابع نفي
الالزام بان يكون مفاد الخبر ان الله تعالى لا يكلف الناس تكليفا
الزاميا بعمل ضررى حكي عن اية الله المجدد الشيراوى طاب ثراه
فهذه وجوه سبعة يتأتى احتمالها في هذا الخبر الشريف (الا امر
الثاني) في تعيين ما هو النافع للمستدل في مقصوده فلا يخفى ان
النافع له من هذه الوجوه هو الاول والثاني مع كون الاضرار
المهمى عنه اعم من الاضرار بالغير والنفس واما لوقلا باختصاصه
باضرار الغير لانصراف او خصوصية للمورد او نحو ذلك لم يرتبط
عمرامه واما الثالث ففعه له فتوقف على امرين الاول هو المذكور
في سابقه من كون المراد بالضرر اعم مما على النفس او الغير والثاني
ان يخص التدارك بما هو من سنخ المنسدادك ولا يصدق على
المصلحة المتحققة في ضمنه انها متداركة له فانه لو كان المراد من
التدارك ما يشمل المصلحة لكان مساوقا لحكم العقل بتجيب الضرر
من دون مصلحة فكما نرى ان الضرر مصلحة مسوقة صدق

عليه انه ضرر متدارك فلا يشمل دليل نفي الضرر مع ان الظاهر
عدم النفع للمستدل بمد تمامية المقدمتين ايضا وببإياه فأن
الضرر وتداركه عنوانان طوليان لان التدارك في مرتبة متأخرة
عن الضرر ومفاد الخبر بناء على هذا الوجه انه ليس في العالم ضرر
غير محكوم بتداركه والمنفاهم منه ان كل ضرر يتحقق فهو محكوم
بالتدارك واما ان الضرر يتحقق اولافه غير ناظر اليه والحاصل
ان الظرفية الى اثبات المرتبة المتأخرة لان في المرتبة المتقدمة ففانية
ما يدل عليه الخبر الشريف هو ان الضرر الذي يتحقق لا بد من
تداركه واما تحريم الضرر فغير مستفاد منه اصلا قدبر واما الرابع فهو
غير نافع له اصلا لانه حيث كان موضوعه عدم التدارك الاخرى
المراد منه المثوبة فكل ما ورد الاصر به في الشريعة ويوعده عليه
بالثواب يدل على تحقق التدارك الاخرى فينتفي موضوعه ويكون
مورودا بالنسبة الى جميع ادلة العبادات وبذلك يشكل الاصرى
الاستدلال بنفي الضرر لرفع التكاليف الثابتة بمعوم ادلتها في
مورد الضرر مثل وجوب الحج والصلوة والوضوء والصوم على
المتضرر به فانه اذا كان المراد من الضرر ما لا يحصل في مقابلته
نفع اصلا واما الذي يحصل في قبالة نفع ديزى او اخر وى لم
يكن ضررا فاذا ورد مثلا قوله حجرا اذا استطعتم وصلوا اذا دخل

الوقت ونحو ذلك دل بمعمومه على وجوب هذه الأفعال وإن تضمنت ضررا والامر يدل على العوض فلا يكون ضررا وما اجاب به التراقي ره عن هذا الاشكال من ان الامر انما يتعلق بالصلوة والحج ولازمة تحقق الاجر المقابل لماهية الحج والصلوة المتحققة في حال عدم الضرر ايضا واما حصول عوض في مقابل الضرر واجر له فلا دليل عليه نعم لو كان نفس الضرر مما امر به فيحكم بعدم يوم التعارض وبعدم كونه ضررا كما في قوله اذا ملكتم النصاب فزكوا وامثاله انتهى فقيه نظر اولاً بانه اذا فرض شمول الامر لمورد الضرر يكشف عن تحقق الاجر في هذا المورد ايضا فلا يكون الضرر من غير تدارك وثانياً انه اذا كان الامر متعلقاً بالماهية على نحو السريان وفرض كون بعض مقدماته ضرورية فيتعلق الامر المقدمى بهذه المقدمة الضرورية ايضا فيكون عين ما ورد الامر بنفس الضرر الذي حكم فيه بعدم التعارض وثالثاً ان المعلوم عدم تعلق الامر بالطبيعة الكلية من دون انطباقها على الافراد وانما يتعلق بملاحظة الانطباق والعناوين سرأة للحاظ معنوياتها فالماهية في اى فرد تحققت كانت عينه حقيقة ويكون ذلك الفرد اموراً بعين امر الطبيعة فاذا فرض كونه ضرورياً وفرض شمول الماهية الامور بها من حيث هي كذلك لهذا الفرد كان نفس

الضرر ما موراه بالامر النفسى وراى انه يكتفى قوله ص افضل الاعمال احمزها فى الدلالة على الاجر المتدارك به الضرر فى موردته كما ذكره الشيخ قدس فتاى فالحق انه بناء على حمل الحديث على هذا المعنى لا يقدم بل ولا يعارض اطلاق ادلة الوجوب والاستحباب بل وانما يكون ذلك الاطلاق واردا عليه ورافعا لموضوعه كما لا يخفى . واما الخامس فهو ايضا لا ينفع المستدل لانه اذا كان المراد من الحكم هو الحكم الذى ينشأ منه الضرر فلا ريب انه يهض بنفى الاباحة والتجوز بالنسبة الى الاضرار بالغير فان الاباحة لشخص ان يدخل الضرر على الغير منشأ لترتب الضرر على ذلك الغير واما بالنسبة الى النفس فلا يرفع الا الوجوب فان اباحة الشيء الضررى بل طلبه الاستحبابى من الشخص ايضا لا يكون حكما ينشأ منه الضرر كما اعترف بذلك صاحب هذا المسلك الشيخ الانصارى قدس فى رسالته الضرورية حيث قال يمكن ان يستفاد منه تحريم الاضرار بالغير من حيث ان الحكم باباحته حكم ضررى فيكون منقيا فى الشرع بخلاف الاضرار بالنفس فان اباحته بل طلبه على وجه الاستحباب ليس حكما ضرريا ولا يلزم من جملة ضرر على المكلفين انتهى نعم قد ادعى قدس استفادة تحريم الاضرار بالنفس من الادلة العقلية والتقليدية

وهي مما لا دخل له في محل البحث فإني الكلام في استفادته من حديث الضرر وأما الأدلة الأخر فلا نعلمها حتى ننظر فيها ويمكن أن يكون المراد منه الأضرار بالنفس من دون مصلحة في البين قسم دعوى استفادته من الأدلة العقلية أو الأضرار المودى إلى تلف النفس فتصح بالنسبة إلى الأدلة العقلية كاية التهلكة ونحوها فافهم وأما السادس فهو وإن كان في بادى النظر شاملا للأضرار بالنفس لكون نفي الحقيقة بداعى نفي الحكم فيعلم منه أن الأضرار لم يرد عليه الحكم من الشارع بقول مطلق إلا أنه لما كان الحديث واردا في مقام المنة ولا يخفى أنه بالنسبة إلى الغير تكون المنة في أن لا يجوز لأحد التعرض له بأضرار وأذى وأما بالنسبة إلى النفس فالمنة هو عدم إيجاب الضرر عليه ولا منة في إيجاب كف الضرر ونفي إباحة الأضرار بل يكون هذا تكليفا موجبا لضيق عليه فيكون خلاف المنة فهذا أيضا لا ينفع المستدل من هذه الجهة وأما الأخير فمقدم أجده له من الواضحات فتبين مما ذكرنا أنه على احتمالين من وجهين من الوجوه السبعة المذكورة بتوجيه كلام المستدل وأما الوجهان باحتمالهما الآخرين ووجوه خمسة منها فلا تنفعه تنجي فالمانع في فسحة لكفاية التثبت له باحتمال كل من هذه الوجوه وأما المستدل فعليه إثبات خصوص أحد ذينك

الا حتمالين من الوجهين (الا- صر الثالث) فى بيان ما هو الحق من هذه الوجوه . فالظاهر فى النظر د . و . رانه بين الحبا مس . والسادس . فان الظاهر من كلمة . لا النافيه للجنس فى مثل المقام بعد صرف النظر عن المعنى الحقيقى هو نفى الحقيقة ادعاء . ارادة . نفى الحكم فى مقام اللب لا الاستعمال ولكن حيث كان نفى الحقيقة غير مناسب للظرف من قوله فى الا سلام فيتوجسه ارادة الحكم الضررى من الضرر اللهم الا ان يقال بكفاية ارادة الحكم فى مقام اللب لصحة هذه الظرفية (اما) الاول فى رد عليه اولا انه لا يمكن التمسك به ح الا فى اثبات الحكم التكليفى لا الوضعى مع انه قد شاع التشبث به فى اثبات الضمان اوفيه او اثبات الحبار ونحو ذلك وثانيا انه اذا كان لا النافيه وارادة على الفعل فاستعمالها بداعى الهى بمكان من الشيوع . واما لا النافيه للجنس فلم يهدر ودها بهذا الداعى بل المراد به انما يكون نفى الحكم كقوله لا سهو فى السهو ولا شك فى الشك ولا شك فى النافلة ولا شك للامام مع حفظ المأموم وعن غير ذلك اما بنفى الحكم . ولا . والحقيقة مع داعى نفى الحكم على الوجهين المذكورين فاحمل على الهى التحريمى بعيد فى الغاية . واما الثانى فلا يراد الاول وان لم يكن له مجال فيه الا ان الثانى وارد عليه ايضا

ايضا من غير فرق اصلا ..

واما اثبات فهو محتاج الى اضمار كلمة غير تدارك او ارادته من لفظ الضرر من قبيل استعمال الكل في الفرد ثم ملاحظته بمعنى غير المحكوم عليه بالتدارك حتى يكون من قبل سبب المجاز بالمجاز وهو ان لم يكن مستجيلا على ما عليه بعض الاساطين فلا اقل من كونه في غابة البعد عن الظهور من مثل هذه التراكيب مع ان الذي ذكر في توجيه هذا المعنى من انه كما ان ما يحصل بازالته نفع لا يسمي ضرراً كدفع مال بازاء عوض مساو له او زائد عليه . كذلك الضرر المقرون بحكم الشارع يلزوم تداركه نازله منزلة عدم الضرر وان لم يسلب عنه مفهوم الضرر بمجرد حكم الشارع بالتدارك فالمراد في وجود الضرر المجرد عن التدارك فإلا ف المال بلا تدارك ضرر على صاحبه فهو مضمي فاذا وجد في الخارج فلا بد ان يكون مقرونا بلزوم التدارك وكذلك تملك الجاهل ماله بن ماله بازاء ماله دون قيمته من الثمن ضرر عليه لا يوجد في الخارج الا مقرونا بالحساب انتهى مدفوع اولاً بان مجرد حكم الشارع بالتدارك لا يصح تنزيل الضرر منزلة المعدوم وانما المصحح له هو التدارك الخارجى فان الضرر الذي حصل التدارك له بما هو يمتره النظر العربي معدوماً وما الذي حكم عليه بالتدارك

مع عدم حصوله في الخارج فلا وجه لتنزيله منزلة الممدوم وثانيا
 أن الدليل على هذا يكون مختصا بآيات الضمان ونحوه من الأمثلة
 التي ذكرت انما لما اشرنا اليه سابقا من ان مفعوله في الاضرار على
 الغير اثبات التدارك لكل ضرر متحقق بمعنى ان الضرر لا يتحقق
 الا مع تداركه فلا نظره عندئذ الى الحكم التكليفي مع ان الشايع
 الاستدلال به على تحريم الاضرار بالتفسير ونحوه فمما مل ايضا
 فلا يمكن الاستدلال به ح على نفى وجوب الوضوء والصوم
 ونحوه على الذي يتضرر به فان غاية مدلول الخبر ان يكون الضرر
 محكما بالتدارك من الشارع واما عدم تحقق الحكم الضرري في
 الخارج فليس مستفادا منه اصلا واما الرابع فقيه مضافا الى احتياجه
 الى الاضرار او استعمال الكلى في الفرد المخالفين للظهور في نفى
 الحقيقة حقيقة اودعاء او لا انه لا يمكن به الاستدلال ح على نفى
 الاحكام الثابتة بالعمومات والاطلاقات لما تقدم بما لا مزيد عليه انه
 مورد بالنسبة اليها مع ان المنفق عليه الاستدلال به عليه وثانيا ان النفع
 الاخرى لا يمكن تداركا للضرر الذي يورى لان مقتضى التدارك
 ان يكون من سنخ التدارك والضرر الحاصل في الدنيا ليس من
 سنخ لمنوبة الاخرى حتى يكون متداركا بها واما الحمل على نفى
 الحكم الذي «شأ منه الله» فهو وان كان قريبا بحسب المعنى الا

انه يحتاج الى الاضرار فيكون المعنى لاحكم ينشأ منه الضرر او استعمال الضرر في الحكم الموجب له فيكون من اطلاق اسم المسبب على السبب او المجاز العقلي بان يكون اسناد النفي الى الضرر بمجرد الملازمة من قيل جرى الميزاب وجميع هذه الوجوه في غابة البعد فالحق ان مثل هذه التراكيب بعد رفع اليد عن المعنى الموضوع له وهو نفي حقيقة الضرر له ظهور ثانوى في نفيها ادعاء لكثرة اطلاقه في هذا المقام كناية عن نفي الاثار فلا مجاز لفظى في البين واما التصرف في الامر العقلي فظير ما ذهب اليه السكاكي في الاستمارة وهو مع ذلك وارد مورد الامتنان فلا مجال للتمسك به في مقام نفي اباحة الاضرار بالنسبة الى النفس فانه يكون من قبيل الاقدام على الضرر والمقدم ليس محل الامتنان بل يدون نفي الاباحة له عما يقدم عليه تعضيقة مخالفا للعنة فتبين ان هذا الخبر الشريف لا يمكن به الاستدلال على تحريم الاضرار بانفس وقال المحقق القمى ما ملخصه ان معنى نفي العسر والخرج والضرر في كلام الله ورسوله مطلقا بالنسبة الى الاواين هو انه تعالى لا يرضى للعباد بالعسر والخرج ولا يجعل عليهم ما يوجبهما وبالنسبة الى الضرر هو انه تعالى لا يفعل ما يضر العباد به او لا يرضى باضرار بعض عباده بهما فيجوز لمن يتضرر دفع الضرر عن نفسه

لا يتحمله عن الضرر و يحرم على الضار اىصال الضرر ويمكن اجراء
المعينين في السر ايضا انهي فتأمل

(الثالث) استقراء اقوال الفقهاء في مواضع عديدة من كلامهم
فيستكشف منه الاتفاق على حرمة الاضرار بالنفس كقولهم دفع
الضرر المظنون واجب واكتفاءهم باحتمال الضرر الموجب لصدق
خوف الضرر في اسقاط التكليف وقولهم بوجوب الافطار لخائف
الضرر من الصوم واطلاق غل من يخاف الضرر لحرمة الغسل
واقضاء الهى الفساد في العبادة ووجوب التيمم ح وقولهم بوجوب
الصيام وانعام الصلوة على المسافر الذي يخاف الضرر على نفسه
بالسفر الكون سفره معصية وقولهم بسقوط الحج عن يكون عليه
عسر وخرج في الركوب والسفر و يخاف الضرر بسفره الى غير
ذلك من الاحكام المنتشرة في ابواب الفقه (١)

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال فان قولهم دفع الضرر المظنون
واجب انما يراد به الضرر الاخرى بمعنى العقوبة لاستقلال العقل
به وكذا الضرر الدينوى اذا لم يكن هناك تدارك ولا غرض
صحح واما مع واحد منهما فليس مما يستقل به العقل لتجويزه تحمل
كثير من المضار المقطوعة فضلا عن المفاتنة لبل مصاح يتجرها

الشخص واما سقوط التكليف باحتمال الضرر الموجب لصديق
 خوف الضرر فليس من محل الكلام في شيء فان الوجوب حكم
 ينشأ منه الضرر وفي رفعه منه قتنفيه قاعدة الضرر واما الصوم فقد
 وقع تشريعه على نحو التقييد بعدم خوف الضرر كما في قوله تعالى
 وان كنتم مرضى او على سفر فعدة من ايام اخر ولذا يكتفون فيه
 بتوهم ترتب الضرر احتمالا عقلا ثانيا لصدق الخوف معه مع انه
 لا يقول احد بحرمة الارتكاب لفعل من الافعال بالا حتمال
 المرجوح لترتب الضرر والا حرم الركوب على جميع المراكب
 واكل كل الطعام الا ما يسد الرمق لا حتمال ترتب الضرر فيه
 ولو هما احتمالا عقلا ثانيا وهو كما ترى فالحكم في الصوم لاجل دليل
 خاص لا يعمد الى غيره واما بطلان غسل من يخاف الضرر
 ووجوب التيمم عليه فقد اشتهر القول به في كلمات الفقهاء وما
 يستدل اليه فيه خبر داؤد الرقي قال قلت لابي عبد الله ع اكون
 في السفر ونحضر الصلوة وليس معي ماء فيقال ان الماء قريب
 منا فاطلب الماء وانا في وقت قال لا تطلب الماء ولكن يتم فاني
 اخاف عليك النخلف عن اصحابك ففضل ويا كلك السبع وخبر يعقوب
 بن سالم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل لا يكون معه ماء والماء
 عن يمين الطريق غلوتين او نحو ذلك قال لا امره ان يفرر نفسه

فيعرض له لص او سبع او غير ذلك والنهي عن قتل النفس والالقاء الى التهلكة والامر باليتيم عند خوف البرد على نفسه في صحيح البرزخى وكذا الامر به في حال المرض عند خوف زيادته او بطوئه او عسر علاجه او التلف كتابا وسنة عمرا وخصوصا مثل ما ورد في ذى القروح والجروح والمجدور والمكسور والمبطون من الاخبار الكثيرة والاجماع المنقول في الخلاف على من به مرض مخوف ونحو ذلك ولا يخفى ان مورد الخبرين هو الخوف على النفس بالتلف لاحتمال ان يدركه السبع فياكله او اللص فيقتله وكذا النهي عن قتل النفس والالقاء الى التهلكة كما ان رواية جعفر بن بشر عن رواده عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل اصابته الجنابة في ايلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل فقال يتيمم ويصلي فاذا من البرد اغتسل واعاد الصلوة ورواية العياشي عن علي بن ابي طالب ع قال سألت رسول الله ص عن الجباير (وفها) قلت فان كان في برد يخاف على نفسه اذا فرغ الماء على جسده فقرا رسول الله ص ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحما انتهى ايضا من هذا القيل وهو مما لا اشكال فيه فلا يهض بالادلة على البطلان فيما كان الضرر المترتب غير التلف واما الاوامر الواردة في التيمم فهي تكون ظاهرة في الوجوب المستلزم لتحريم

الوضوء المفتضى للبطلان لو لم تكن واردة في مقام توهم الحظر وهي في المعام كذلك فلو لم تكن ظاهرة في الترخيص كما يقال فلا اشكال في سقوطها عن الظهور لاحتمالها بما يصلح للمريضة لاسيما مع التعبير في صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يكون به القرع او الجراحة يجنب بقوله لا باس بان لا يغتسل يقيم انتهى وح فان تم الاجماع في المسألة لانه كان هو المسند فيها ولا يكون له دلالة على غير مورده واحتمال استنادهم في الاجماع الى قاعدة نفى الضرر واية التهلكة ونحو ذلك مسقط للاجماع المذكور عن الحجية لانه اذا اُخذل ان يكون مدركه شيئا من الوجوه المذكورة فلا يكشف عن رضا الامام ^{عليه السلام} بالحكم المذكور وراء ذلك المدرك فيضطر الى نفس المدرك انه تلم اولا وانعام الصلوة على خائف الضرر في السفر مسلم فيما كان الخوف على النفس بالناف وهو ايسر من محل النزاع في شيء وكذا سقوط الحج عن خائف الضرر او احب العسر والحر امدام النزاع في رفع التكليف وانما هو في التحريم فقطن ثم انه قد يقال ان الضرر لا يندقق بمجرد نفي شيء من الدم او جرح دضوا ونحوه بل له مفهوم معين عند التعرف فقد يكون مجامعا في الصدق مع هذه الامور كالاداء المودى الى من رض طوبل او جرح يعسر برءه وقد يفارقها مثل الاداء

النافع للحياة او الذى ليس له نفع ولا مضرة وح فلا يمكن بمجرد تحقق شيء من هذه الامور التهجم بادعاء حصول الضرر وتطبيق ادلة تحريمه (لو كانت) عليه وقد سمعنا جملة من الشيوخ واولى الخبرة بشئون الموابك الدموية ينكرون ترتب الضرر عليه وقد شهد بعض الاساطين فى رسالته (الموابك الحسينية) باننا باقنا من العمر ما بنا هز الستين وفى كل سنة تقام نصب اعيننا تلك المحاشد الدموية وما رأينا شخصاً مات بها او تضرر ولا سمعنا به فى الفاربين انتهى

(ومنها) ان اذاء النفس محرم بالعقل والنقل (١) ولا شك ان كثيراً من الافعال المسمية بها فى عزاء الحسين ع اذاء للنفس فتكون محرمة شرعاً والجواب عنه اما عقلاً فباستقلاله بالقيح اذا لم يكن هناك غرض صحيح واما مع تحققه فلا حكم للعقل اصلاً فكثير من ارباب الرياضات والسلوك يتحملون جملة من الشدائد والمشاق لاجل حصول مرتبة من مراتب قوة النفس والتزكية وكذلك اهل الصناعات والفنون يكابدون الاذى لفوز بمقصودهم من الكمال فى الصنعة فهل ترى العقلاء يقومون عليهم بساق واحد للزجر والتنديد . كلا وليس احد يصوب اليهم سهام الملام واما

بحسب الشرع فالمسلم هو الايذاء المودى الى الهلاك واما غيره
فلا فائدة فيه يكون محرما لحكم العقل به لقاعدة الملازمة فتأمل
وما كان هناك فائدة وغرض صحيح فلا دليل شرعيا قائم على
تحريمه وقد تواتر عن الانبياء والاوصياء والصلحاء ايذاء نفوسهم
ورياضتها في العبادات ووجوه الخير فكان النبي ص يصلى حتى
يتورم قدماء والقول بأنه لم يكن يعلم ذلك (١) غير مقبول اولاً لما عليه
كثير من المحققين من أن علم النبي واوصياءه المصومين مع حاضر
لا يغيب عن انفسهم كما يدل عليه جملة من الاخبار وثانياً ان المبغوض
الواقعي الذي لا يختلف بحسب العلم والجهل لا يمكن اتيان النبي ص له
في حال الجهل لان ما دل على عدم جواز الغفلة عليه في ترك
الواجب يدل على ذلك ايضا والرجس المثنى في الالة الشريفة بقوله
تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس من الفناوين الواقعية
الغير المتبدلة بالعلم والجهل فالرجس في حال الجهل رجس منفي
بالاية الشريفة وثالثاً ان تورم القدم امر تدريجي يتحقق بمقدماه
العادية التي يحصل العلم بها من قبل فالمواظبة عليها مع ذلك اقدام
على الايذاء ورابعاً انه لو كان قهرياً لم يكن مجال لمعاقبة الله سبحانه
اياه عتاب رحمة ورافة حيث قال طه ما ازلنا عليك لقران انشقي

كما في كتب الاخبار والتفاسير فما ورد في ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن وهب بن حفص عن ابي بصير عن ابي جعفر قال كان رسول الله ص عند عايشة ليبتها فقالت يا رسول الله لم تنعب نفسك وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال يا عايشة افلا اكون عبدا شكورا قال وكان رسول الله ص يقوم على اطراف اصابع رجله فانزل الله سبحانه طه ما انزلنا عليك القرآن لتشقى وعن علي بن ابراهيم قال حدثني ابي عن القسم بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله وابي جعفر عليهما السلام قالا كان رسول الله ص اذا صلى قام على اصابع رجله حتى تورم فانزل الله تبارك وتعالى طه بلنة طي يا محمد ما انزلنا عليك القرآن لتشقى وهذا ما اجمع عليه كافة المفسرين من الخاصة والعامة فراجع مجمع البيان لامين الاسلام الطبرسي والبرهان للعلامه السيد هاشم البحراني ومنهج الصادقين للمولى فتح الله والصابي للمحدث القبيض وغير ذلك تعرف صدق ما ذكرناه وخامسا ان المستفاد من الاخبار هي مداومته على هذا القدر من العبادة ففي مصباح الشريفة عن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ع في حديث طويل قال فيه كان رسول الله ص يصلي حتى يتورم قدماه ويقول افلا اكون عبدا شكورا اراد ان يعبر به امته

فلا تغفلوا عن الاجتهاد والتعبد والرياضة بحال الحديث وروى
العلامة المجلسي في البحار عن الزهري قال دخلت مع علي بن
الحسين ع على عبد الملك بن مروان قال فاستعظم عبد الملك ما
رأى من اثر السجود بين عبي علي بن الحسين ع فقال يا ابا محمد لقد
بين عليك الاجتهاد ولقد سبق لك من الله الحسنى وانت بضعة من
رسول الله ص قريب النسب وكيد السب وانك لذو فضل عظيم
على اهل بيتك وذوي عصرك ولقد اوتيت من الفضل والعلم والدين
والورع ما لم يونه احد مثلك ولا قبلك الا من مضى من سلفك وقبل
يثنى عليه ويطريه قال فقال علي بن الحسين وساق الحديث الى
قوله كان رسول الله ص يقف في الصلوة حتى يتورم قدماه وبظما
في الصيام حتى يعصب فوه ف قيل له يا رسول الله ألم يغفر لك الله
ما تقدم من ذنبك وما تأخر فيقول ص افلا يكون عبد اشكورا
الحديث وهو دليل على مواظبته لهذا العمل فاين احتمال عدم العلم
به وسادسا ان آله اهل البيت عليهم السلام كانوا يتمسكون بفعل
النبي ص ذلك وطول دأبه في العبادة والاجتهاد في اثبات رجحان
ذلك الفعل لانفسهم كما في خبر جابر الا تى ذكره وخبر الزهري
المذكور انما رواه المجلسي في البحار باسناده عن عمر بن
عبد الله بن هند عن ابي جعفر قال قال علي بن الحسين ع ان

جدي رسول الله ص قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فلم
يدع الاجتهاد له وتعبد بابي هو وامى حتى انتفخ الساق وورم
القدم فقبل له اتعمل هذا وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
قال افلا اكون عبداً شكورا الخبر فيدل على ان العمل المذكور
كان صادراً عن النبي ص بائع والالتفات والا فالعمل الجارى
مجرى الغفلة والجهل لا يصلح به التمسك في حكم من الاحكام
وسايبا ان الائمة المعصومين عليهم السلام ربما كانوا يذكرون ذلك
في مقام المدح والتفضيل للنبي ص على غيره من الانبياء وهل
يكون الامر المبيح عند الله سبحانه واقعا مما به جب المدح
والفضل لفاعله فمن ذلك ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن
امير المؤمنين ع وقد ساله بعض اليهود وقال له اليهودى فان هذا
داؤد ع بكى على خطيئته حتى سارت الجبال معه لخوفه فل له على ع
افد كان كذلك ومحمد ص اعطى ما هو افضل من هذا انه كان اذا
قام الى الصلوة سمع اصدا ره ازيز كازيز الرجل على الاثافي من
شدة البكاء وقد امنه الله عز وجل من عقابه فاراد ان يتخضع لربه
بكائه ويكون اماما لمن اقتدى به ولقد قام ص عشر سنين على
اطراف اصابعه حتى تورمت قدماه واصفر وجهه الحديث قترى
ان الامام ع جعل فمسه ص واجتهاده في الطاعة من دلائل

فضله وشرفه وقد علم ايضا من الخبر الشريف ان اتباعه عليه واله الصلوة بهذا القدر من العبادة لم يكن امرا انفاقا صادرا منه بقايل من الزمان بل كان دأبه ذلك في عشر سنين فهل يترك الله سبحانه نبيه في تلك المدة الطويلة على ما براه بمخوضا لديه ؟ سبحانك تعاليت عن ذلك .

وثامنا ان تورم القدمين وترتب الاذى على تلك العبادة البالغة غاية الجهد والمشقة ليس خارجا عن الطباع وبدعا في الفطرة بل هو امر عادي يحصل العلم به لكل عاقل فكيف يقال ان النبي ص فعل ذلك ولم يعلم عاقبته . هب ان النبي ص لا يمتاز عن غيره من افراد البشر في العلم بالغايات فهل يكتفون منحط عنهم في الادراك والتفكير فيخفى عليهم ما يعلمه كل احد من المقالات بمقتضى العبادة والطباع ؟ حاشاه عن ذلك .

(ومن ذلك) انه تظاهر عن الأئمة الحج الى البيت الحرام ماشيا وهو مستلزم للابتداء والجواب عنه ايضا بعدم العلم باداءه الى تورم القدم (١) غير مسموع لاقتضائه عادة ولما روى الشيخ الحر العاملي في الوسائل عن محمد بن يعقوب الكاظمي باسناده عن محمد بن علي بن النعمان عن حنبل عن ابي اسامة عن ابي عبد الله ع

قال خرج الحسن بن علي ع الى مكة سنة ما شيا فوردت قدماه فقال له بعض مواليه لو وكبت يسكن لك هذا الورم فقال كلا اذا اتينا هذا المنزل فانه يستقبلك اسود ومعه دهن فاشتر منه ولا تماكسه الحديث وقد رواه ثمة الاسلام الدورى فى المستدرک عن السيد على بن طاووس فى كتاب فرج الموم عن كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميرى باسناده واهل بعد ذلك مجال للتوهم المذكور مع ان الايذاء ليس منحصر فى تورم القدمين بل نفس المشى الى مكة مستلزم لايذاء النفس وقد ورد الحث منهم عليه بل على المشى الى زيارة الحسين بكر بلا كما لا يخفى على المتبع .

(ومن ذلك) ما رواه السيد الاجل احمد بن طاووس فى كتابه عين المبرة فى غيب العترة من مولا ما جعفر بن محمد الصادق ع فى حديث طويل يصف به امير المؤمنين ع قال وما عرض له امر ان الله تعالى فيهما رضى الا اخذ ماشد هما على نفسه فتبين انه ليست الشدة او المشقة مما يجعل العمل بخوضا عند الله سبحانه وفى امالى الصدوق عن هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير قال كنا جلوسا فى مسجد رسول الله ص فتذاكرنا اعمال اهل بدر وبيعة الرضوان فقال ابو الدرداء يا قوم الا اخبركم باقل القوم مالا واكثرهم ورعا واشدهم اجتهادا فى العبادة قالوا من قال على بن

ايطالب (الى ان قال فيما شاهده من احواله ع) انتم في البكاء فلم اسمع له حسا ولا حركة فقلت غلب عليه النوم لطول المسهر او قظه لصلاة الفجر قال ابو الدرداء فاتيته فاذا هو كالخشب الملقاة فحر كته فلم يتحرك وزويته فلم ينز وقلت انا لله وانا اليه راجعون مات والله على بن ايطاب قال فاتيته منزله مبادرا انفس اليهم فقالت فاطمة يا ابا الدرداء ما كان من شأنه ومن قصته فاخبرتها الخبر فقالت هي والله يا ابا الدرداء النفس التي تاخذه من خشية الله ثم اتوه بماء فضحوه على وجهه فافاق الحديث

١ ومن ذلك) ان عابس بن ابي شبيب الشاكري لما برز للقتال يوم عاشوراء ورمى بالحجارة من كل جانب التي درعه ومفره خلعه ومن الواضح ان الدرع كانت تقيه من الجراحات ساعة من الزمان وكان القاءها اجاب للضرر واعجل الانحياز بالجراح فلا يتأتى جوازه مع وجوب دفع الضرر عز النفس مطلقا مع الامكان وليس الاستدلال بفعل عابس حتى ينكر عليه من انكر على العباس فعليه بل يكونه بين يدي الامام وبراءى به فيكون تقريره حجة على جوازه (من ذلك ما رواه) الشيخ المصدطاب ثراه في الارشاد على ما ذكر في الوسائل والبطار عن سعيد بن كلثوم عن الصادق جعفر بن محمد ع اني ان قال وهو مصنف على بن الحسين ع لقد دخل ابو جعفر انشه

عليه فاذا هرقد بلغ من العبادة ما لم يبالغه احد قرأه قد اصفر لونه
من السهر ورمضت عينه من البكاء ودبرت جبهته وانخرم انفه من
السجود وورمت ساقيه وقدماه من القيام في الصلوة وقال
ابو جعفر ع فلم املك حين رأيتك تلك الحال البكاء فبكيت رحمة له
فاذا هو يفكر فالتفت الى بعد هنيهة من دخولي فقال يا بنى اعطاني
بعض تلك الصلوات التي فيها عبادة على بن ابي طالب ع فاعطيته فقرا
فيها شيئا يسيرا ثم تركها من يده اضجرا وقال من يقوى على عبادة
على بن ابي طالب ع وقد ذكر العلامة المجلسي عن امالي الصدوق
باسناده الى ابي جعفر محمد بن علي ع ان فاطمة بنت علي بن
ابي طالب ع لما نظرت الى ما يفعل ابن اخيها علي بن الحسين ع بنفسه
من الداب في العبادة اتت جابر بن عبد الله بن عمر وبن حزام
الانصاري فقالت له يا صاحب رسول الله ان لنا عليكم حقوقا
ومن حقنا عليكم ان اذا رايتم احدا يهلك نفسه اجتهادا ان
تذكروه الله وتدعوا للبقيا على نفسه وهذا علي بن الحسين بقيقا الى
الحسين ع قد انخرم انفه وثقت جبهته وركبناه وراحته ادا با منه
لنفسه في العبادة فاتي جابر بن عبد الله باب علي بن الحسين وبالباب
ابو جعفر محمد بن علي ع في اغملة من بنى هاشم (الى ان قال
الراوي) ثم اذن لجابر فدخل فوجدته في محرابه قد انفته العبادة

ملاحظة هذه الاخبار مستقيمة على ما علم بالضرر
مع انه قد ورد في كتاب الى مثل هذا القدر من الايداء في العبادات
والطاعات في جامع الاخبار عن سويد بن غزلة انه خرج
امير المؤمنين على سبع من باب المسجد بالكوفة فليقه كوكبة من الناس
فقالوا السلام عليك يا امير المؤمنين فانكم جميعا قالوا لا اله الا الله
ومن جيلك فقال لا ادري عليكم سماء الشيعة قالوا وما سماء
الشيعة فقال ع عمش عيونهم من البكاء فخص بطونهم من الطوى
بليس شفاهم من الظماء ومطروبة الله ورحمته من السجود وطيبة
افواههم من الذكر الحديث (ومن ذلك) من اخبار الباب ما تقدم
عن مسمع بن عبد الملك قال قال لي ابو عبد الله ع في حديث اما تذكر
ما صنع به بنى الحسين قلت بلى قال اتجزع قلت اى والله واستعبر
بذلك حتى يرى اهل اثر ذلك غلى فامتنع من الطعام حتى يستين
في وجهي فقال رحم الله دمةك اما انك من الذين يعدون من
اهل الجزع لنا الحديث فان الامتناع من الطعام حتى يستين ذلك
في الوجه لا ينفك عن الابداء فيدل على ان ابداء النفس في
مصائب ابي عبد الله الحسين سائق راجح من الشرع . ومن ذلك
ما في كامل الرياسة لابن قولويه انه قال ع ابما مؤمن منه اذى
فينا صرف الله عن وجهه الاذى وآمنه يوم القيمة من سخط

النار ولا يخفى ان مس الاذى في اهل البيت اعم من ان يصح
على يد احد من اعداء المسترة او باتعاب النفس في اعلاء كلمهم
واحياء دينهم او ببذل الجهد في اقامة العزاء لهم من دون تقييد
بفرد دون فرد ومدعى انصرافه الى مس الاذى بيد الاجنبى
مطالب بمنشأ هذا الانصراف وانى له بذلك . فبمسد ان لم يدأ ،
دليل شرعى ولا عقلى على حرمة الضرر ولا الابداء بقول مطلق
فالكف عن مثل ذلك الشمار العظيم الذى به احياء ذكر الحسين ع
وهو اهم المطلوبات عند الشارع تمسكا بترتب الضرر والابداء
لا يكون مستحسنا فى العقل ولا الشرع وقد روى امام المحدثين
ثقه الاسلام الكليني قدس فى جامعه الكافى باسناده عن جابر بن
عبيد الله الانصارى عن ابي جعفر ع قال يكون فى اخر الزمان
قوم يتبع فيهم قوم مرآثون ينمرون وينسكون حداء سفهاء لا
يوجبون امرا بحروف ولا نهيا عن منكر الا اذا امنوا الضرر
يطلبون لانفسهم الرخص والمعاذير يتبعون زلات العلماء وفساد
عملهم يقبلون على الصلوة والضيام وما لا يكلمهم فى نفس ولا مال
ولو اضررت الصلوة بساير ما يعملون باموالهم وابدانهم لرفضوها
كما رفضوا اسمى القرائص واشرفها الحديث وبذلك تعلم ان القول
بحرمة مس الضرر او الاذى مطلقا باى مكان من الحقيقة ؟

وبعد ما اسلفنا لك سابقا من البراهين على ضعف القول بحرمة
الضرر او الايذاء فهل يكون فتوى واحد او اثنين من الفقهاء
الماضين حجة كافية في التحريم مع وضوح فساد المذكور من المستند
افليس من الغريب الاستدلال (١) على التحريم بقول الشهيد في
القواعد نهى الانسان عن جرح نفسه واتلافها ويكفى في التحريم
عدم العلم باباحة الجرح واشكال جوازه فن ثم قيل لا يحتج الحنفى
لانه جرح مع الاشكال فلا يكون مباحا الخ فان العبارة المذكورة
بنفسها دليل على عدم قيام الاجماع على حرمة اضرار النفس وان
حكمه بالتحريم لاجل دخوله فى الايذاء كما ذكره المحشى ولكن
الشان فى حرمة الايذاء للنفس فاما اخفى من حرمة الاضرار
بها لوجود ما يؤولهم به الاستدلال فى الثانى كما تقدم بخلاف
الاول فان لم نعلم من استند فيه الى وجه علمى

وما قبل من الاشكال فى ختان الحنفى اجنبى عن المقام لكونه من
ايذاء الغير الثابت تحريره من الادلة فتأمل

واعجب من هذا الاستشهاد بفتوى المرحوم السيد اليزدى طالب
ثراه التى عابرتها (١) تعزیه دارى حضرت سيد الشهداء ارواحنا
فداء بايد بنحوى باشد كه از خود آنچه هدى صلوات الله عليهم

رسیده و بمثل زخم زدن اذن از ایشان نرسیده است و مابقی
از علماء رضوان الله عليهم هم رخصت نداده اند و زخم زدن
بر بدن دیگرى جائز نیست ألغ ترجمها الصحيحة بالعربية ان اقامة
عزاء سيد الشهداء ارواحنا له الفداء لا بد من ان تكون على نحو
واصل الينا عن أئمة الهدى صلوات الله عليهم و بمثل جرح النفس
ما وصل الينا الاذن عنهم والسلف من العلماء ايضا لم يرخصوا فى
ذلك و جرح بدن الغير لا يجوز ألغ فان كان المراد من الاستشهاد
به اثبات الحرمة الذاتية كما هو المدعى (١) فلا يخفى انه قد به بقول
بعدم وصول الاذن من الشارع فى جرح النفس ولو كان عنده
دليل على حرمة الاضرار او الايذاء للنفس لصرح بوصول المنع
عن ايقاع الجرح على النفس فيكون تمييزه بعدم وصول الاذن
اقوى دليل على انتفاء ما يوجب المنع عنه فى نظره فغاية ما ثبت من
كلامه ان الجرح لم يصل الاذن فيه من الشارع ولا شك انه
من قبيل الصغرى و اما الكبرى فلا ريب انك لو سئلت المرحوم
السيد ما يقول مولانا فيما لم يصل الاذن فيه من الشارع هل يكون
محرم الكنت نراه يكتب انه لا يكون محرما لم يدل دليل على تحريمه

كما هو المتفق عليه بين الأصوليين افتحسب أنّ السيد قد هدم في كلامه هذا جميع ما أسسه وبناء في الأصول من إباحة ما لم يصل الاذن فيه بن الشارع أم تظنه أنّه أتى فيما أتى بما يقتضيه مذهب غيره من الأخباريين . كلا . وهو أعلى كعبا وارفع جانبا من كل ذلك . فلا مساغح للقول بأن غرضه قدوة تحريم هذه الأشياء . أفلا ترى أنّه لما أتى على حكم جرح الغير صرح بتحريمه بقوله لا يجوز ولعمري ان جعلت المفرتين متماقتين على نحو الاتصال فتقول جرح النفس لم يطل البناء الاذن فيه من الشارع وجرح بدن الغير لا يجوز ترى العرف يفهم التفات بينهما فالثاني حرام والاول مما لم تثبت حرمة ولا الاذن فيه وان كان المقصود اثبات الحرمة التشريعية فبئس الفعل اذا لم يكن مبنوضا بل مباحا بحسب الذات فجرد انطباق عنوان مطلوب في الشرع عليه يكفي لتصحيح قصد القربة ودفع شبهة التشريع فان بناء الشرع على تعليق الحكم بالمفاهيم الكلية المنطبقة على الجزئيات الخارجية ولو اعتبر النص الخاص في كل عنوان جزئي لانسداد باب الاتيان بالبيانات ومن المعلوم انطباق عنوان اقامة العزاء وغيرها من المعلومات الشرعية على محل الكلام فيخرج عن موضوع الحرمة التشريعية وليست لاقامة العزاء ماهية مختصة من الشارع كالأصلوة والزكاة والحج

ونحوها حتى يحتاج فيها الى بيان الشارع لنحوها المخصوص وقد اعترف في رسالة التنزيه بأنه لولا حرمة هذه الافعال في ذاتها لكانت راجعة لكونها من شعائر الحزن قال في ص ٢٨ أن اقامه شعائر الحزن انما تكون راجعة اذا لم تشتغل على محرم اخر وهذه المذكورات كلها اوجلبها مما ثبت تحريمها في نفسها فكيف تباح لان معها اقامة لشعائر الحزن انتهى فالما نع عنده منحصر في الحرمة الذاتية وقد تبين انتفاؤها بما لا مزيد عليه فلا مجال لتوهم الحرمة التشريعية وعدم ترخيص السلف من العلماء لعدم تعارف هذا النحر من اللطم عندهم لا يستلزم منهم عن ذلك .

ومن العجيب (والمجانب جمة) الاستدلال على حرمة الشبيه (١) بفتوى المرحوم السبد في حاشية الذخيرة في جواب من سأله عن خروج الشبيه الذي يراد منه تعزية الحسين ويجعل فيه شبيه شعر وشبيه زنب مع ان شبيه رجل لا غير فاحكمه (فقال الشبيه المتعارف في هذا الزمان على ما هو المسموع لا يخلو من المحرمات الحما رجية مع أن جواز ارتداء الرجل لباس المرأة محل اشكال (نظم طباً)

فانه صريح في عدم كون الشبيه المتعارف محرماً وانما كان المسموع

له اشتماله على المحرمات الخارجية وهل يحتمل ما هو المسموع له فتوى لنفسه مع أنَّ المحرم الخارجي كالنظر الى الاجنبية في حال الصلوة لا يكون موجبا لبطالان ذلك العمل واما ارتداد الرجل لباس المرأة فليس في كلامه الفتوى بتحريمه وانما هو استشكل يقضى بالرجوع الى الغير وتوهم كون الشبهة بدعة لعدم ورود النص في التعميد به (١) فاسد قد قضينا الوطر من ابطاله في الرد على الوهابيين ولنفرغ هنا في تزيفه عن لسان العلامة السيد محسن الامين العاملي (٢) حيث يقول في قصيدته العمود الدرية كم سنة في الناس تحسب بدعة او بدعة ونحوال سنة مقتد ما كل ما لم يحونصا بدعة ما النص شرطي خصوص المورد

وقد فصلها في ص ٩٨ من كتابه كشف الارتباب فراجع (ومنها) رفع الحرج والمشقة في الدين بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج (٣) وفيه ان القيام بمثل هذه المظاھر المشجبة ليس امرا عسرا ولا حرجا على متعمديها وقد ذكر السبب بحر العلوم الطباطبائي ره في فوائده مانصه فما جرت العادة الا لتيان بمثله والمساعدة فيه وان كان عظيما في نفسه كبذل النفس

(١) كشف المويده ص ٤٥ (٢) صاحب رسالة التنزيه لاعمال الشبهه ١٢

(٣) رسالة التنزيه ص ٣

والمال الكثير فليس ذلك من الحرج في شيء ثم تمدد يده الى نفسه
وتحريم المباحات والمنع عن جميع المباحات منها حرج وضيق
ومثله منتف في الشرائع القديمة مع انه ينبغي برفع الایجاب لاثبات
التعريم واعجب منه المنسكك بقوله من جسدكم بالشرعة السهلة
السمحاء ومن ذا يقول بان الضرب بالسيف واجب في الشرعة
حتى يكون مثاقيل لسانها ويسهلها وهل تكون اباحة شيء من
الامور الشاقة موجبة للتضييق او المشقة المافية لايسر والسهولة ؟
المست ترى العلماء في كل حين يستدلون على في الاحتياط الكلي
في الشهات بالسر والحرج وجمله المتأخرون مقدمة من مقدمات
دليل الانسداد مع انهم مجمعون على حسن الاحتياط ولم يقل احد
بتعريمه لاجل السر والحرج الغير البالغين الى حد اختلال النظام
وهذا مما اتفقت عليه كلمة العلماء قال في الفصول اعلم ان في الحرج
والضيق مخنص بالایجاب والحرم دون التدب والكراهه لان
الحرج انما هو في الالتزام لا الرغبة في الفعل انيل الثواب اذا
رخص في المخااه واهذا لا يحرم رسوم الدهر غير العيدين وقيام
مام الليل والسبر الى الحج منكم كما واثار العبر بالمال الذي
لا يضطر اليه على النفس الى غير ذلك مما لا يحصر له بل هذه درجة
المقيدين ومرتبه الراهمين لا نسم العيام الا الا وحدي من الناس

انتهى وقال العلامة الاشتياني في رسالة العسر والخرج انه لا اشكال كما صرح به غير واحد في عدم شمول القاعدة لغير الاحكام الالزامية وليست كقاعدة قبج التكليف بما لا يطاق الشاملة لجميع الاحكام حتى الاباحة وهذا مما لا كلام فيه ظاهرا انتهى

(ومنها) ان بعض اعمال الشبه التي يصنعونها في ماتم الغراء يكون من قيل تشبه الرجال بالنساء المحرم في الشريعة (١) وفيه اولا ان المتبادر من تلك الاخبار ما كان التشبه بالمرأة من حيث انها امرأة وبعبارة اخرى يكون الفرض هو التظاهر بالانوثية لا التشبه بمرأة من حيث خصوصيتها من تمثيل واقعة او تصور مصيبة ونحو ذلك فلا يصدق عليه عنوان التشبه المحرم وثانيا ما افاده شيخنا الاعظم اية الله الثاني دام ظله من قوله ان المحرم من تشبه الرجل بالمرأة هو ما كان خروجا عن زى الرجال راسا واخذنا بزي النساء دون ما اذا تلبس بملابسها مقدارا من الزمان بلا تبدل لبسه كما هو الحال في هذه التشبهيات انتهى ويدل على ما ذكر من الوجهين الاخبار الواردة في الباب فمنها ما رواه الشيخ الحر العاملي عن زهدين على عن آباءه عن علي ع انه راى رجلا به تانيث

فى مسجد رسول الله ص فقال له اخرج من مسجد رسول الله
يا لعنة رسول الله ثم قال على سمعت رسول الله ص يقول لعن الله
المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال
[وكذلك الاخبار الاخر مسأقها ظاهري حكم التائى فلا يشمل
من التى على وجه برقما او جلبا با تظاهرا بواقعة من الوقايع .

والى ها قد فرغنا بحمد الله عن النظر فيما يتسك به لاثبات المنع
عن بعض مظاهر الحزن فى عاشورآء وبعد ما اثبتنا عدم تماميته فى
المقام فقد بقيت العمومات والاطلاقات المسردة فى النظرة
الاولى على حالها ويحكون المفتضى بضميمة عدم المانع علة تامة
للاجوازا والاستحباب .

وليكن هذا اخر كلامنا فى هذه المجاللة وقد فرغ عن تسويد ها
مؤلفها اضعف عباد الله القوى على تقى بن العلامة الفقيه السيد
ابو الحسن النقوى الكهنوى بارض النرى المقدسة فى الثانى
من شهر رمضان سنة ١٣٤٧ هجرية واخرجت الى الياض مع بعض
الزيادات فى المحرم سنة ١٣٤٨ هـ والحمد لله اولا واخرا والصلوة
على نبيه محمد واله النبجاء

ملحق بالكتاب

لا ينعى العوام فى الاستناد عند العمل فتوى اى فقيه مهما بلغ فى

العظمة والاشتهار من الفقهاء الماضين وانما تقمهم فتاوى الائمة
من المجتهدين ادام الله بقائهم وهى مطبقة على تجوز ما ينكر
الخصوم من الشعائر الحسينية وهالك اسماءهم الشريفة وتفصيلها
آرائهم ونقل كلماتهم محل آخر

حضرة آية الله الميرزا محمد حسين النائيني النجفي

آية الله الحاج الشيخ عبد الكريم اليزدي

آية الله السيد ميرزا علي اقا الشيرازي

آية الله السيد حسن صدر الدين العالمي الكاظمي

الآية المعظمة الشيخ ضياء الدين العراقي النجفي

حضرة العلامة الحجة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي

حجة الاسلام الشيخ عبد الله المامقاني

حجة الاسلام الشيخ محمد حسين الاصفهاني النجفي

حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء النجفي

حجة الاسلام الشيخ هادي

حجة الاسلام الشيخ مرتضى

حجة الاسلام الشيخ علي المازندراني

حجة الاسلام الشيخ محمد رضا ال ياسين الكاظمي النجفي

واما حضرة آية الله مولانا السيد ابوالحسن الاصفهاني دام
 ظلّه فالذى نعلمه منه وجد انا سكوته في خصوص مسألة ضرب
 القسامات ومنشوره على اجماله صريح في الترتيب والحث على
 اظهار الحزن والجزع والهلع والنظا هر بكل ما ينبغي عن عظم
 المعصية وجلالة شان المصاب بل انه افضل الطاعات فراجع اذن
 فنسبة التصريح بالمنع اليه غير مطابقة لواقع وقد نسب اليه بعض
 المؤقتين القول بالجواز والله اعلم

ص	س	الخطأ	الصواب
٥	٢	من هذا	هكذا
٦	١٦	على ابي	على ساني
٠	١٧	من ابي	ابي
٨	٣	ضامن	الضامن
١٨	١٨	يتم	يتم
١٩	١٠	ينحوض	ينحوض
٢	٩	اضر	اضرار
٠٢	٩	مثبتة	مثبتة
٢٥	٤	ضرار	ضرر
٢٧	٢	فان	ن
٢٨	٧	بعد يوم	بعدم
٢٩	٥	لله وامي	وانما
٣١	١٥	وهن غير	وغير
٣٢	١	ايضامن	من
٠	٥	بالجهاز	من الجهاز

الصواب	الخطأ	س	س
ولا	لا	١	٣٥
التيم	التيم	١٨	٣٧
يفارقها	يفارقها	١٨	٣٨
اقبل	قبل	٨	٤٢
على هذا	لهذا	١٣	٠
و	ق	١	٤
له	اله	١٥	٠
دومن	دمن	١٦	٤٦
اجتهدا	اجتهدا	١٣	٤٧
الي	الي	١٢	٠
راحتا	راحتا	١٥	٠
قوم	قوم	١٠	٤٨
تليت	تليت	١٠	٥٣
اقامة	اقامة	٣	٥٤
شيعه زينب ورجل	شيعه ورجل	١٣	٠
الاية	اية	٩	٥٩

— تمت —